مدير فرع حولي حذر المواطنين من التورط في شراء شقق بمناطق السكن الخاص

البلدية: العقارات المخالفة تحت مجهرنا ونقف لأصحابها بالمرصاد

■ الفهد: المالك يبيع العقار لعشرة ثم يسجل لهم قبل تعرضه للمخالفة ويتركهم لمواجهة القانون

فهد الفهد خلال اللقاء الصحافي

الفهد حذر من التورط في شراء الشقق والإعلانات المزورة

■ اتحاد ملاك بنايات «الاستثمارية» ضرورة لتتحدد المسؤولية القانونية

■ يجب ألا تكون «بلكونات» الشقق المعروضة للبيع أحواض زهور.. والفيصل مخططات البلدية

■ كل مواطن خفير ونأمل في إبلاغنا عن أية مخالفة في أي منطقة فيد البلدية وحدها لن تصفق

■ من يعلنون عن شقق تمليك ولا يذكرون أنها في مناطق سكن خاص مخادعون

■ أحذر من شراء أي شقة تباع على المشاع تحت وهم المشاركة في العقار

حذر مدير فرع بلدية محافظة حولي المهندس فهد الفهد المواطنين من مغبة الوقوع في شراك أولئك الذين يعلنون عن بيع شقق تمليك في مناطق سكن خاص وطالب المواطنين ألايتورطوا في شراء هذه الشقق كي لايقعوا تحت طائلة القانون بعد أن يتركهم صاحب العقار لمصيرهم عقب تسجيله بأسمائهم. جاء ذلك خلال لقاء المهندس الفهد بمكتبة مع فريق من قسم الإعلام التابع لإدارة العلاقات العامة بالبلدية وأشار خلاله على أن البلدية لهؤلاء الذين يخالفون بالقانون وشدد على ضرورة إجراء تعديل تشريعي يلزم ملاك شقق البنايات في المناطق الاستثمارية بتكوين اتحادات ملاك بحيث لايترك الأمر اختياريا وذلك لتحديد المسؤولية القانونية وهنا تفاصيل الحوار.

وقال الفهد إن «أهم رسالة أود بل وأشدد على ضرورة إيصالها للمواطنين وبأهمية استيعابها من قبلكم كي لانواجة في القريب ظاهرة سلبية يكثر الحديث ي شانها ويصعب في الوقت نفسه علاجها هي: احذروا أيها السادة المواطنون مايسمى بتأجير شقق التمليك في مناطق السكن الخاص».

وشدد على أنه لا يوجد شقق للتمليك في مناطق السكن الخاص ومن يشتري شقة في أي من هذه المناطق فإنما يورط نفسه، مبينا انه وقف على المشكلة من خلال ماقرأناه في الصحف «وقد استوقفنا الأمر لأن شقق التمليك مسموح بها في المناطق الاستثمارية وللأسف فان تلك الإعلانات التي نشرت في صحف إعلانية لم تذكر أن الشقق في مناطق السكن الخاص وجعلت الإعلان مبهما كي لاتقع تحت طائلة القانون».

وأضاف: ذهبنا بأنفسنا على كوننا راغبين في تملك شقق من هذه الشقق وتأكدنا من جدية العروض المخالفة وعندما طالبنا بمعاينة ورؤية مخطط البيت قيل لنا «مانعطيكم سوى مخطط الشقة التي ترغبون فيها ثم سألنا عن التسليم فقيل لنا بعد 15 شهرا المهم وقفنا على آلية تسويق هذه الشقق كاملة وتبين لنا أن صاحب الإعلان أو الدلال أو مالك البيت يقوم ببيع العقار الخاص به لعشرة أشخاص مثلاً ثم يقوم بتسجيل هذا العقار لهؤلاء العشرة وذلك قبل تعرضه لأية مخالفة وهذا حق مشروع له وبعد مرور عام يقوم بتقسيم العقار إلى عشرة شقق ويسلم كل مشتر شقته ليتضح لهم بعد ذلك أنه خالف، مستطردا: اكتشفنا ميدانيا أن هناك عقارات كثيرة من بيوت وفلل تم تقسيمها إلى شقق وتاجيرها ولذلك نأمل من المواطنين الكرام عدم الانجراف وراء مثل هذه الإعلانات وعلى من يرغب في تمليك شقة أن يراجع إدارة التراخيص الهندسية بفرع بلدية حولي.

ولفت إلى أنه للسؤال في شأن العقار الذي يريد أي شخص شراءه هناك مكاتب تعرض مخططات غير مرخصة أو تعرضها بالزيادة عن ما هو مرخص وقد قمنا بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة بهدف التصدي لمثل هذه الإعلانات المخالفة واستطعنا إيقاف العمل في تقسيم عدة عقارات وتم قطع التيار الكهربائي عن عقارات عديدة مخالفة لكن يد البلدية وحدها لن تستطيع أن تصفق خصوصا ونحن لانستطيع دخول العقار.

وأكد أن النيابة العامة ترفض إعطاء البلدية إذن بدخول هذه العقارات رغم أنها كانت تمنحنا هذا الإذن في السابق ولذلك لانجد أمامنا سوى تحرير مخالفة من الخارج لكننا نواصل وسنواصل جهودنا في سبيل ملاحقة المخالفين وكل العقارات الآن تحت مجهر البلدية خصوصا تلك التي تم بيعهما، مضيفا: أكرر بأنه لا يوجد شيء اسمه شقق تمليك في مناطق السكن الخاص وكل من يقبل على مثل هذا الشراء إنما يورط نفسه ومجتمعه في مشكلة لا داعي لها على الإطلاق فمناطق السكن الخاص مخصصة للعائلات وغير مسموح إطلاقا فيها بتقسيم العقار وحتى أي تعديل يرغب المالك في إجرائه لابد وأن يراجع الجهة المعنية في البلدية لأخذ تصريح بذلك.

وقال إن البلدية تقوم بتحرير محاضر للمخالفات وقطع التيار الكهربائي على الجزء المخالف بحيث يصبح من الصعوبة استغلال العقار، لافتا إلى أنه لا توجد أي مخالفات مالية تفرضها البلدية على المخالف «ومثل هذا الأمر متروك للقاضي وتقديره وفي مثل هذه الأمور عادة ما تكون الأحكام ملزمة للمالك بتعديل الوضع وإعادته إلى ما كان عليه وفق ما كان مرخصا له به من قبل البلدية علما بأن أي مواطن يأخذ ترخيصا للبناء لابد وأن يتقيد بنظمه ولكن ما يحدث أنه وبعد إيصال التيار الكهربائي يتم تقسيم السكن».

واوضح أن من يقومون بشراء الشقق لا يستطيعون تسجيلها عقاريا «ولهذا نرجو من المواطنين الانتباه وعدم جلب مشكلة جديدة لأنفسهم ولمجتمعهم ونأمل من المواطنين التفاعل معنا وإبلاغنا فورا عن أي عقار يتم تقسيمه إلى شقق بالمخالفة لبيعها وتوريط آخرين فيها فكل مواطن خفير ولابد من المحافظة على خصوصية السكن الخاص كي لا يتحول رويدا رويدا إلى استثماري بسبب جشع البعض وعدم التزامهم بالقوانين واللوائح.»

ولفت إلى أنه لا مشكلة في تلك الشقق في المناطق الاستثمارية من حيث المبدأ «ولكننا ننصح الراغب في الشراء بضرورة ما ورد في عقد البيع مع الواقع من حيث المساحة المرخصة ولابد أن يذكر البائع هذه المساحة المرخصة في العقد كما عليه أن يذكر مكونات الشقة ولابد من ضرورة معاينة العقار ومقارنته بالمخططات المرخصة فهناك تلاعب يحدث خلال مهلة الشهرية أو الثلاث التي تكون ما بين كتابة العقد واستلام الشقة فعليا»، مضيفا: هناك مثلا من يحولون أحواض الزهور إلى شرف « بلكونات » قبل تسليم الشقة وهذا مخالف لنظام البناء لان البلكونة محسوبة من نسبة العقار خلافا لأحواض الزهور غير المحسوبة.

وأشار إلى أن نظام وجود اتحاد ملاك لكل بناية موجود ولكن بشكل اختياري، مستطردا: نحن في أمس الحاجة إلى تعديل في التشريع يجعله إجباريا بالضرورة فذلك من شأنه تحديد المسؤولية القانونية وعندما يكون هناك اتحاد ملاك إجباري سيكون هناك معرفة واضحة لمسؤولية ملاك الشقق عند حدوث أي مشكلة تصادفهم كترميم البناية أو تطويرها أو بروز أو مشكلة بسبب خزان المياه أوأجهزة الستلايت على الأسطح وما شابه فاتحاد الملاك يضمن شراكه في المسؤولية أما عدم وجوده يجعل كل مالك لشقة يتملص من مسؤوليته رغم انه شريك في البناية.

استنكر عدم الأخذ بتعديلات لجنة الدجيني

الحاي: على نواب الأمة الاسترشاد برأي أهل الاختصاص لتجنب سلبيات قانون التعاون

ياسر الحاي

■ إدارة أموال المساهمين لا تحتاج إلى مؤهل علمي بعينه كما هو الحال في ميزانية الدولة

وجه أمين سر جمعية الشعب التعاونية ورئيس اللجنة الاجتماعية ياسر الحاي تساؤلاته لأعضاء اللجنة الصحية والاجتماعية بمجلس الأمة متعجبا «أنى لمن يقرأ ويكتب أن يُسمح له بالترشيح بمجلس الأمة لا بالجمعية التعاونية وهل إدارة أموال المساهمين في جمعية تعاونية تحتاج لمؤهل علمي بعينه في ذات الوقت اقرار ميزانية دولة تقدر بأكثر من 20 مليارا والتشريع والرقابة يكتفي فقط بمن يقرأ ويكتب واني يشترط الاكتفاء بدورتين فقط لعضوية مجلس إدارة جمعية تعاونية بما يمثله من اغتيال للخبرات التعاونية في ذات الوقت تكون مفتوحة لعضوية مجلس الأمة وهل عضوية مجلس إدارة جمعية تعاونية أهم وأصعب من عضوية مجلس الأمة؟»، مستطردا: هل يقبل عضو مجلس الأمة الاكتفاء بدورتين فقط ثم يقبع في بيته ولماذا يتم التركيز في قانون التعاون الجديد على الجوانب الانتخابية فقط وإغفال الجوانب الاقتصادية والرقابية والإدارية والمالية وتغليظ العقوبات ولم الاصرار على الصوت الواحد في انتخابات التعاونيات الذي يكرس الطائفية والقبلية ويهدر حقوق المساهمين في اختيار من يمثلهم ويفرز مجلس إدارة منقسم وغير متجانس ولم الاستعجال في تمرير قانون التعاون الجديد وسلقه على هذا النحو وما السر وراء التهميش المتعمد لأصحاب الاختصاص وعدم استشارة أهل الميدان في القانون التعاوني الجديد.

واستنكر الحاي عدم الأخذ بالتعديلات التي تقدمت بها اللجنة المكلفة بوضع ملاحظاتها برئاسة محمد مطلق الدجيني والتي ضمت في عضويتها ممثلي 30 جمعية تعاونية طرحوا تعديلات تسهم في تطوير الحركة التعاونية بعد مناقشات ودراسات استمرت لمدة 4 أشهر متواصلة ولماذا لا يتم تطبيق الصوت الواحد والمؤهل العلمي ومدة العضوية على الأندية والهيئات الرياضية والنقابات العمالية، محذرا في ذات الوقت من الاستخفاف بالتعاونيين أهل الميدان والاختصاص وتهميشهم، مؤكدا على وجود أياد خفية تعبث في الظلام لتمرير قانون التعاون الغير دستوري، مشددا على أن التعاونيين لن يقفوا مكتوفي الأيدي إزاء تمرير قانون التعاون الغير دستوري الذي يهدم مسيرة خمسين عاما من الحركة التعاونية ويمهد الطريق نحو خصخصة الجمعيات التعاونية وتحويلها إلى شركة مساهمة ويتحيز بوضوح نحو التجار ويكرس الطائفية والمذهبية.

وقال إنه يبارك للتجار في حال إقرار قانون التعاون بصيغته الحالية، مشيرا إلى أن تصحيح الحركة التعاونية يجب أن يتم من خلال الحركة التعاونية نفسها من داخلها، لا من خارجها، داعياً إلى إطلاق هيئة عامة للتعاونيات لتكون مظلة كبرى للجمعيات التعاونية تقوم بتسهيل معاملاتها وتمنحها الدراسات الوافية والمعلومات التطويرية لتحسين أدائها واستثمار أموالها ولتخفيف الضغط عن قطاع التعاون الذي لم يعد قادرا على تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة للجمعيات التعاونية البالغ عددها 56 جمعية ولتحقيق المزيد من الاستقلالية والتطوير.

وناشد نواب الأمة الاسترشاد برأي أهل الاختصاص في إيجابيات وسلبيات قانون التعاون، ووضع التعديلات المقدمة عليه موضع الاهتمام والدراسة، ومساندة مسيرة نصف قرن من الحركة التعاونية التي باتت محط اهتمام الدول الخليجية والعربية ودعمها في المجالات التشريعية التي تسهم في تعزيز مسيرتها التطويرية الهادفة إلى دعم الاقتصاد الوطني وتشجيع المنتج المحلي وتسويقه وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير المخزون الاستراتيجي للبلاد في أيام السلم والأزمات والطوارئ.

تواصلت فعالياته لمدة ثلاثة أيام

نقابة الأشغال اختتمت أعمال الاجتماع الأول لشبكة الإسمنت العربية

اختتمت نقابة العاملين بوزارة الاشغال العامة الاجتماع الأول لشبكة الاسمنت العربية التابعة للاتحاد الدولي لعمال البناء والاخشاب BWI مساء أمس الاول في فندق كوستا ديل سول بمنطقة الشعب البحري والذي تواصلت فعالياته لمدة ثلاثة أيام.

وقال رئيس نقابة الأشغال فلاح ادغيمان العازمي في كلمه له في حفل الختام ان النقابة نجحت في تنظيم هذا الاجتماع الهام والذي حقق الأهداف المرجوة من تنظيمه واهمها وضع خطة عمل لشبكة الاسمنت العربية وايجاد الحلول لكيفية تقوية واستدامة الشبكة والانتقال بالمنطقة العربية الى منطقة اقليمية قوية ومستقلة وهذا الاجتماع خدمة للعاملين في مجالات الاسمنت بالمنطقة العربية.

وأكد العازمي ان الاجتماع تناول العديد من القضايا الهامة وتم تنظيم عدد من الندوات منها لمحة عن الوضع السياسي والاقتصادي والنقابي في الكويت قدمها المهندس فيصل العازمي وكذلك محاضرة عن الوضع السياسي والاجتماعي والنقابي في تونس قدمها حسن شبيل كما قدم عبدالمنعم الجمل محاضرة عن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنقابي في مصر كما قدم انطوان انطون الوضع في لبنان ومحمود الحياري عن الوضع بالاردن واختتمت الفعاليات بحلقة نقاشية عن النقاط المشتركة في مواجهة التحديات في شركة الاسمنت العاملة. وأوضح العازمي ان الاجتماع انعقد بالتزامن مع الاحتفال بمرور 50 عاما على تأسيس الحركة النقابية متمنيا المزيد من التعاون والتلاحم في ظل الظروف التي تمر بها منطقتنا في سبيل الدفاع عن حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة، مشيرا الى ان العامل العربي هو اساس البناء، ومن نتطلع الى أحداث نهضة شاملة لشعوبنا وبلادنا العربية لكي نكون في مصاف الدولة المتقدمة.

تكريم عبدالمنعم الجمل رئيس نقابة مصر

نقابة التغذية: خفارة التغذية في المستشفيات تخبط ينذر بكارثة

استنكرت نقابة التغذية منهج الخفارة الجديد الذي تتبعه إدارة التغذية مع اقسام التغذية في المستشفيات، وذلك من خلال وضع مواعيد للمرضى في وقت الخفارة الأمر الذي يعد غاية في الغرابة، حيث أن الهدف من الخفارة لم يكن يوما وضع مواعيد للمرضى، ولايوجد اي تخصص من التخصصات تكون خفارته فيها مواعيد للمرضى.

وقالت النقابة في بيان صادر عنها: «لقد سئمنا تخبط الإدارة الذي بدا واضحا في الطريقة الجديدة لتطبيق الخفارة والتي تدل بما لا شك فيه أن وظيفة التغذية لا تحتاج إلى خفارة، ولكن تعنت مسؤولين إدارة التغذية واصرارهم على تطبيق الخفارة ما هو إلا خطأ فاضح وتجسيد لمعنى البطالة المقنعة والتنفيع وهدر أموال الدولة.

واكدت النقابة على ان منهج الخفارة الجديد أثار استياء الموظفين الذين تقدموا إلى النقابة وطالبوا بوقف هذا الظلم كونها المخول الرسمي في الكويت للمطالبة بحقوقهم، ونحن كنقابة سنقوم بدورنا في الدفاع عن حقوق الموظفين وسنرفع كتابا إلى الوزير ووكيل الوزارة بالموضوع.

وتابعت: الأدهى والأمر أن المواعيد تعطى للمرضى في عطلة نهاية الأسبوع أيام الجمعة والسبت وفي غير مواعيد الدوام الرسمي، متساءلة: هل يعقل أن يتم وضع موعد يوم الجمعة في الساعة العاشرة صباحا؟، اذ انه لم يحدث مع أحد قط إلا مع موظفين التغذية المظلومين، كما أن إدارة التغذية فاتها أن العيادات الخارجية مغلقة ايام الجمعة والسبت وعليه يتحول مكان مراجعة المرضى ليكون في قسم التغذية نفسه الذي عادة ما يكون في سرداب المستشفى، وهو مكان خالي لا يوجد به موظفين ابدا أيام العطل وبعد الدوام الرسمي، ومما لا شك فيه أن الإدارة لا تعبء لذلك لأنها لم تهتم يوما بحقوق الموظف أو المحافظة على سلامته وقد تناست أن وجود أخصائيات التغذية مع مراجعين رجال لوحدهن ومن دون وجود أي موظفين آخرين يعد خلوة هو مثل وضع الزيت عند النار، وهذا قد يفتح الباب لحالات تحرش جنسي قد تحدث للموظفات من قبل بعض ضعاف النفوس من المرضى، حيث شهدت وزارة الصحة العديد من عمليات التحرش والتهجم على الطبيبات والمرضات وهن في مستشفيات و مراكز صحية فيها موظفون فما بالكم بسرداب مستشفى لا يوجد به أي موظف سوى المريض وأخصائية التغذية؟

واكملت النقابة: ان إحدى المسؤولات في ادارة التغذية قالت حرفيا لأحدى الموظفات: «إن كانت نقابة التغذية تسعى لإيقاف الخفارة بحجة أنه لا يوجد عمل فهذه المواعيد لمتابعة المرضى ستشغل وقتكم ويكون هناك عمل وقت الخفارة»، وهذا يعد اعترافا صريحا من المسؤولة بأنه لا حاجة لوجود الخفارة ولكن إدارة التغذية والمسؤولين فيها لا يريدون تصحيح الخطا بل يعالجونه بخطا اكبر منه، كما أن المسؤولة تحججت بأن مواعيد المرضى بعيدة ووضعها في الخفارة يخفف من العبء، ونحن كنقابة نرد عليها بالقول أن المراكز الصحية تخلو من أخصائيين التغذية الذين يستطيعون القيام بعملهم في أوقات الدوام الرسمي وتخفيف الضغط هناك لولا مركزية إدارة التغذية وتحكمها بالموضوع وعدم رغبتها بتثبيت موظفين تغذية في المراكز الصحية حتى تستمر لعبة الشطرنج قائمة في نقل الموظفين والتحكم بهم مثلما هو حاصل حاليا.

وناشدت النقابة وزير الصحة ووكيلها التحرك سريعا وايقاف خفارة التغذية لما تبين جليا أنه لاحاجة لها والدليل تصرفات الإدارة التي تحاول جاهدة التستر على خطئها وعدم تصحيحه، مطالبة الوزير والوكيل القيام بجولة لرؤية الأماكن التي يطلب من أخصائيات التغذية رؤية المرضى ومتابعتهم فيها، كما طالبت أن تتم محاسبة المسؤول لإصداره مثل هذه القرارات الهوجاء غير العقلانية لأن سلامة الموظف وتوفير المناخ المناسب له للعمل هو أهم عامل يساعده على الانتاج».